الأمم المتحدة S/PV.8112

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١١٢

الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد لي تشينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير السادس عشر المقدّم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2017/880)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2017/881)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1739382 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير السادس عشر المقدّم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2017/880)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2017/881)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والرائدة أنّا باترونو، رئيسة فريق سلاح الدرك الإيطالي المشارك في الدورة الأولى لتدريب أفراد الشرطة الإناث في بغداد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/880، التي تتضمن التقرير السادس عشر المقدم من الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وكذلك الوثيقة S/2017/881، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧).

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الحكومة العراقية والشعب العراقي على الانتصار التاريخي جماعة داعش الإرهابية وما يسمى بخلافتها. في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت قوات الأمن العراقية بشكل كامل قضاء راوة، وهي آخر منطقة تحت سيطرة تنظيم داعش في العراق، على الرغم من أن بعض عمليات التطهير مستمرة. وأحاطت العراقيين إلى بلدهم خلال بطولة وتضحيات قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات الحشد الشعبي، التي تعمل جنبا إلى جنب مع قوات البشمركة وقوات العشائر، بدعم من البلدان المجاورة والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

وقد تحقق النصر بتكلفة عالية جداً. فقُتل أو جُرح عدة آلاف من المقاتلين والمدنيين الذين خلّفوا الآلاف من الأرامل واليتامى ومئات الآلاف من الأطفال الذين غُسلت أدمغتهم وهم محرومون من التعليم الصحيح، وهناك مدن مدمرة بكاملها، وحوالى ستة ملايين شخص جرى تشريدهم من ديارهم على عدة دفعات. وأبيدَ أو استُعبدَ بشكل لاإنساني عدة آلاف من المسلمين ومن طوائف الأقليات على السواء على يد تنظيم داعش، ولا سيما النساء والفتيات، نتيجة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وربما حتى في حالات من الإبادة الجماعية.

ولا بد لي أيضا من التأكيد على تضحيات أولئك الذين يقومون بعيدا عن الأنانية بإيواء الملايين من الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك في كردستان. ونتوجه بتعازينا اليوم إلى جميع ضحايا الحرب ضد تنظيم داعش. لقد انهزم تنظيم داعش، ولكن ليس تماما بعد – حتى في العراق. فالانتصار العسكري ليس إلاّ عنصرا واحدا من المعركة المعقدة. والقضاء على هذا التنظيم الإرهابي لا يمكن أن يتحقق في نهاية المطاف إلاّ بهزيمة أيديولوجيته التكفيرية، ووقف الدعم الذي يأتيه من الخارج، ومعالجة الأسباب التي أودت بالعديد من العراقيين إلى الانضمام إلى تنظيم داعش أو التسامح إزاءه.

وأشجع التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، بما في ذلك بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع، على مواصلة بذل الجهود العسكرية وبشكل متزايد غير العسكرية على السواء بهدف مساعدة العراق على كفالة إلحاق الهزيمة الدائمة والمستدامة بتنظيم داعش. وفي العراق، يجب إعطاء الأولوية لتيسير العودة الطوعية بسرعة للمشردين داخليا في ظل ظروف من السلامة والأمن، بالإضافة إلى إزالة الألغام، وتحقيق الاستقرار، وإعادة الإعمار، وإعادة التأهيل، الأمر الذي سيشمل أيضا أبناء الأقليات وتهيئة الظروف اللازمة لمستقبلهم الآمن والمستدام في العراق بعد تنظيم داعش، مع مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية.

ولا بد للمؤتمر الدولي المعني بإعادة إعمار العراق وإصلاحه، المقرر عقده في الكويت خلال شباط/فبراير، أن يؤكد في الواقع على الالتزام الدائم من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة. وينبغي لهذه الجهود أن تأتي استكمالا لدعم إصلاح القطاع الأمني بهدف زيادة قدرة البلد على الإنفاذ الكامل للقانون والنظام تجاه العديد من الجماعات المسلحة التي لا تخضع لسيطرة الدولة، بما في ذلك عصابات الإجرام، والميليشيات، والعناصر القبلية.

وفيما يبدأ البلد بتنفس الصعداء نتيجة إلحاق الهزيمة بإرهابيي تنظيم داعش، أخذت عدة مسائل قديمة غير محلولة – لأنه طغت عليها مكافحة تنظيم داعش – تبرز مرة أخرى إلى الواجهة. ومن أهم الشواغل الحالية هي التوترات القائمة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، بسبب شكاوى كلا الجانبين من أوجه القصور في تنفيذ الدستور. وجاء رد السلطات الإقليمية في كردستان بإجراء استفتاء على الاستقلال بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر – ضد إرادة بغداد ونصيحة البلدان الإقليمية والمجتمع الدولي – شمل إقليم كردستان والأراضي المتنازع عليها التي هي تحت سيطرته منذ عام ٢٠١٤.

ولقد اتخذت حكومة العراق، إزاء التحدي المتمثل في إجراء الاستفتاء، خطوات حاسمة لإعادة سيطرة السلطة الاتحادية على نقاط العبور إلى الخارج، بما في ذلك المطارات الدولية في إقليم كردستان، فضلا عن الأراضي المتنازع عليها وصادرات النفط. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عمدت قوات الأمن الاتحادية إلى القيام بعمليات في كركوك، وتقدمت بسرعة في مناطق أخرى متنازع عليها، ووصلت تقريبا إلى ما يسمى بالخط الأخضر لعام ٢٠٠٣. ووقعت اشتباكات متفرقة على الرغم من أن انسحاب قوات البشمركة من تلك المناطق تمّ في معظم الحالات بالتنسيق مع قوات الأمن العراقية. بيد أنه حتى الآن، لا تزال مسألة السيطرة على بعض المناطق والمعابر الحدودية المتنازع عليها، بما في ذلك فيش خابور، دون حل.

وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقارير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ولا سيما من جانب الأكراد في كركوك، وطوز خورماتو، وغير ذلك من المناطق. وإنني أرحب بالتدابير التي اتخذها رئيس وزراء إقليم كردستان بارزاني لإنفاذ القانون والنظام من خلال القوات الاتحادية في المناطق التي شهدت تزايدا في أعمال العنف، كشرط مسبق لعودة معظم الأكراد المشردين داخليا إلى ديارهم. وأحث أيضا السلطات المختصة من الجانبين الاتحادي وإقليم كردستان، على إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في جميع الحوادث، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، خلصت المحكمة الاتحادية العليا إلى أنها لم تجد في الدستور أي حكم يجيز انفصال أي مكوّن من مكونات النظام الاتحادي في جمهورية العراق. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قررت المحكمة الاتحادية العليا أن الاستفتاء كان غير دستوري، وأن جميع نتائجه وآثاره سيتم إلغاؤها. ورحبت حكومة العراق بكلا القرارين.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت حكومة إقليم كردستان على احترامها لتفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة

١ من الدستور العراقي، ومن ثمّ على وحدة العراق، عملا بقرارها المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب الحكم الثاني للمحكمة الاتحادية العليا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد نشيرفان برزاني، رئيس وزراء كردستان، التأكيد على احترام الدستور، مع القول إن قرارات المحكمة الاتحادية العليا نهائية ولا يمكن الطعن فيها.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة تدعو باستمرار جميع الجهات إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو باستعمالها؛ وعن إصدار البيانات التحريضية واتخاذ الخطوات التصعيدية. إن رسالتنا واضحة: يتعين حل جميع المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من خلال الحوار البنّاء المتعلق بالشراكة بينهما، مما يؤدي إلى حلول مستدامة على أساس الدستور الذي يضمن أيضا الحقوق الدستورية الكاملة لإقليم كردستان وشعبه في العراق.

وبما أن مسألة الاستفتاء وجدت الآن حلها الدستوري، تحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة الحوار الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن المسائل العسكرية والأمنية، بغية تجنب المواجهة أثناء نشر القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها، وتمكين السلطة الاتحادية من السيطرة على المعابر الحدودية العراقية مع الخارج، بما في ذلك المطارات الدولية في إقليم كردستان، بهدف وضع الترتيبات في أقرب وقت ممكن لإعادة فتحها أمام الرحلات الجوية الدولية.

وتدعو بعثة الأمم المتحدة أيضا إلى بدء المفاوضات على الفور مع ممثلي الحكومة بشأن مسائل رئيسية أخرى، مثل الميزانية، والمرتّبات، وصادرات النفط. وبعثة الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة بشأن إجراء هذه المفاوضات، إذا طلب كلا الجانبين منها ذلك. وعقب رسالة مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر والمتضمنة استقالته، أصدر برلمان الإقليم قانونا يعيد مؤقتا توزيع صلاحياته الرئاسية بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأدى هذا الأمر إلى تحميل رئيس وزراء إقليم كردستان، نشيرفان برزاني ونائبه كوباد طالباني، مسؤولية كبيرة عن إيجاد مخرج للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتوجيه مسار العلاقات بين بغداد وأربيل بعيدا عن المواجهة. وتحقيقا لذلك، سوف يحتاجان إلى الدعم من جميع شرائح المجتمع الكردستاني وقواه السياسية، مع عمل حكومة إقليم كردستان على إيجاد حلول للأزمة بين بغداد وأربيل.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة الانخراط مع الأحزاب السياسية العراقية من أجل النهوض بالمصالحة والتسوية على الصعيد الوطني، والعمل مع حكومة العراق من أجل تحديد الأولويات الرئيسية والإنجازات المتوخاة خلال الأشهر المقبلة التي تسبق الانتخابات الوطنية وانتخابات المحافظات في أيار/مايو. وباتت الآن المصالحة الاجتماعية التي تتمحور حول عودة الأشخاص المشردين داخليا ذات أولوية حاسمة.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس النواب على تشكيل مجلس مفوضين جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وكان مما أصاب المجتمع المدني العراقي وبعثة الأمم المتحدة بخيبة أمل كبيرة أنه، وللمرة الأولى، لم تُعين أي امرأة في المجلس. ومن المقرر إجراء انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ وفقا للدستور، ويجب احترام الدستور احتراما كاملا في هذا الصدد.

وستواجه الانتخابات عددا من التحديات، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا التصويت الجديدة للمرة الأولى وإجراء جولتين متزامنتين من الانتخابات وضيق الجدول الزمني والقوانين المعلقة الخاصة بمجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية والشواغل الأمنية، لا سيما في المناطق التي عاد فيها المشردون داخليا إلى ديارهم. وأحث على التصدي لهذه التحديات بحزم في الأشهر القادمة. وإلا، فإن إجراء الانتخابات فيما لا تزال

مناطق من العراق غير آمنة ولا تزال أعداد كبيرة من الأشخاص، ولا سيما من السنة، مشردين، قد يلقي بظلال من الشك على شمول ومصداقية الانتخابات وبالتالي على مقبولية نتائجها سواء في الداخل أو في الخارج.

لقد تمكن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى أكثر من ٦ ملايين عراقي في هذا العام، بما في ذلك مليونا شخص تضرروا من العمليات العسكرية في الموصل. وتلقت خطة الاستجابة الإنسانية للعراق نسبة ٧١ في المائة من إجمالي المساعدات اللازمة لعام ٢٠١٧ وقدرها ٩٨٥ مليون دولار. ونطلب إلى الشركاء مواصلة تقديم مساهماتهم السخية بغية ضمان حصول الأشخاص الذين عانوا أشد المعاناة على ما يحتاجون إليه من مساعدة.

ومن خلال آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إنجاز أكثر من ١٤٦٠ مشروعا أو هي قيد الإعداد أو التنفيذ في ٢٣ من المدن والمناطق المحررة في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى. وينفذ القطاع الخاص المحلي أكثر من ٩٥ في المائة من جميع مشاريع تحقيق الاستقرار في إطار آلية التمويل. ونحن ملتزمون بكفالة تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع يجري تنفيذها في بلدات المسيحيين والأيزيديين التي تحظى بأولوية بأسرع ما يمكن. وفي العام المقبل، يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك حاجة إلى ٢٨٩ مليون دولار لتحقيق الاستقرار في الأماكن ذات الأولوية في المناطق المحررة، ونناشد البلدان المانحة توفير هذه الموارد التي تمس الحاجة إليها. وإزالة الألغام هي إحدى الأولويات البالغة الأهمية، وتحتاج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الدعم المتواصل أيضا.

بشأن مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، تدرك حكومة العراق تماما التزاماتها الدولية والإنسانية المتعلقة بهذا الملف. وقد بذلت وزارة الدفاع العراقية، منذ أن اضطلعت بدور استباقي في العام الماضي، جهودا مثيرة للإعجاب، بما في ذلك من خلال عمليات الاستكشاف والحفر لتحديد مواقع المزيد من المقابر. وجرى في الأسبوع الماضي تقديم التقرير الاستعراضي الذي طال انتظاره للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى اجتماع اللجنة الثلاثية الخامس والأربعين في قبرص. ويقدم التقرير لمحة تاريخية شاملة وتقييما فنيا لجميع جوانب جهود البحث السابقة عن مواقع الدفن، ويتضمن توصيات ملموسة بشأن تحديد الأولويات ومواصلة الاستكشاف في أماكن محددة. وسيعمل أعضاء اللجنة الثلاثية معا لترجمة التوصيات إلى خطة عمل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تولت السيدة أليس والبول، نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية المعينة حديثا، هذا الملف وفقا للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وأود أن أشكر النائب السابق للممثل الخاص جيورجي بوستين على عمله الممتاز وجهوده والتزامه بهذا الملف منذ اتخاذ القرار في عام ٢٠١٣.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن للرائدة باترونو.

الرائدة باترونو (تكلمت بالإنكليزية): يسرني ويشرفني حضور هذه الجلسة، وأود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لأعضائه بشأن التزام إيطاليا في مجال العمل الشُرطي الرامي إلى تحقيق الاستقرار، وهو قطاع أثبت فيه الدرك الإيطالي أنه أحد أكثر الشركاء ابتكارا وموثوقية للمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تشرفت بتولي مهام رئيس الفريق أثناء أول دورة تدريبية لأفراد الشرطة من الإناث، ينظمها الدرك الإيطالي لعناصر الشرطة الاتحادية العراقية في بغداد. والواقع أن

الدرك الإيطالي ما برح يمارس دورا قياديا في إطار ”عملية العزم المتأصل“ في العراق منذ عام ٢٠١٥، حينما نُشرت فرقة عمل لقيادة وتنسيق جميع المبادرات التدريبية للشرطة الاتحادية العراقية. وتتمثل مهمتنا الرئيسية في تعزيز قدرات قوات الشرطة العراقية من خلال التدريب وتقديم المشورة ومساعدتها حتى تتمكن من الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في البلد. وقد أُعيد مؤخرا تغيير اسم ”فرقة التدريب والمشورة والمساعدة“ إلى ”فرقة الشرطة – العراق“ من أجل التشديد على خصوصية هذه الإسهام في إطار التحالف العالمي.

وتتولى ”فرقة الشرطة – العراق“ تنسيق مبادرات التدريب المقدم إلى جميع الطوائف الدينية والجماعات العرقية الممثلة في الشرطة العراقية. وفي هذا السياق، فإن احترام التوازن بين الجنسين يشكل حقا عماد استراتيجية الدرك الإيطالي في إدارة الأزمات. وسبب ذلك بسيط: إن تعزيز مشاركة المرأة في الشرطة وتحسين دور المرأة ونفوذها في بيئات ما بعد النزاع يمكن أن يحسن بشكل كبير الفعالية العامة لجهود تحقيق الاستقرار، ولا سيما على الصعيد المحلي. ويتحقق هذا الهدف من خلال توفير تدريب مخصص للشُرطيات من خلال تنظيم دورات منفصلة لأفراد الشرطة من الإناث. وفي المجموع، جرى تدريب نحو ١٠٠ من أفراد الشرطة بالفعل في دورتين تدريبيتين نُظمتا في بغداد في شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليه. ونعتزم مواصلة تدريب المزيد من أفراد الشرطة خلال الأشهر القادمة.

وكان الهدف الرئيسي من الدورة الأولى لتدريب أفراد الشرطة من الإناث زيادة المعرفة والوعي بحقوق الإنسان الأساسية بغية توفير تدريب مناسب على تقنيات وإجراءات تكتيكية لإنفاذ القانون، تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد صُممت الدورة التدريبية التي عقدت في مركز تدريب الدفاع المدني في بغداد واستمرت أسبوعين، خصيصا لـ ٤٠ من الضابطات ونائبات الضباط وضابطات الصف في الشرطة العراقية.

وشاركت المتدربات في فصول دراسية ومحاضرات بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نعتبره شرطا أساسيا لكل مبادرة للتدريب. وأفردنا اهتماما خاصا لتعزيز القدرة على إجراء التحقيقات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الفئات الأكثر ضعفا. وهذه نقطة حاسمة أود أن أشدد عليها – فثمة علاقة مباشرة بين توافر شُرطيات جرى تدريبهن جيدا وتمكينهن والقدرة على التصدي بفعالية للعنف الجنسي والجنساني.

وركز الجزء الثاني من الدورة على زيادة كفاءة المتدربات ومهاراتهن الأساسية في الدفاع عن النفس وتقنيات التفتيش واستخدام الأصفاد ضمن جملة أمور أخرى. وتضمنت الدورة أيضا أنشطة تفاعلية لاستخلاص المعلومات ومناقشات حوارية لتعزيز احترام المبادئ الأخلاقية المهنية ومدونة قواعد السلوك. ومما يؤكد الآن زيادة كفاءة وإدماج الشُرطيات اللائي قمنا بتدريبهن وقابليتهن للتشغيل البيني نشرهن بنجاح لأغراض تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش، ولا سيما على الصعيد المحلي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن قوات الدرك الإيطالية تؤمن إيمانا جازما بمبادرة تدريب الشرطة في العراق. ونرى أن ذلك المشروع كان نموذجا تشغيليا ناجحا تمكنا أيضا من تطبيقه على ضابطات الشرطة المشاركات في التدريب الذي تقدمه قوات الدرك الإيطالية في فلسطين وجيبوتي والصومال. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أيضا أن أؤكد على الصيغة الابتكارية لدور الخفارة في تحقيق الاستقرار التي اعتمدتها قواتنا للدرك في العراق، فهي مدفوعة باتخاذ نهج شامل وقائم على أساس هدف تحقيق التطبيع الطويل الأمد، الذي أثبت أنه أكثر فعالية حينما ينظر إليه باعتباره ركيزة مستقلة لأية عمليات لإدارة الأزمات وحفازا لتعزيز السلام الدائم والاستقرار.

وفي ملاحظة أخيرة، أود أن أقدم الشكر الخاص لجميع النساء اللاتي اضطلعن بشجاعة بدور الريادة في المشروع وعملن

بدأب وصعوبة خياراتهن وبتضحيات كبيرة والتزام. لقد وجه لنا شخص سؤالا عما سنعود به إلى إيطاليا من التجربة – وبالنسبة لنا، كان مشاهدة الرغبة في التعلم التي لمعت في أعين طالباتنا، وهي مرايا روحهن ذاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرائد باترونو على إحاطتها الإعلامية واللمسات الشخصية التي أضفتها عليها، فضلا عن الدور الشخصي الذي اضطلعت به في تدريب وحدات الأمن العراقية المؤلفة من الإناث.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص كوبيش والرائدة باترونو على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين اللتين قدماهما صباح هذا اليوم، وأيضا على الأعمال الهامة الذي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وقوات الدرك الإيطالية في العراق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز بإيجاز التقييم الخارجي المستقل الذي اختتمته بعثة الأمم المتحدة مؤخرا، ونحن نرحب بنتائجه. لقد أطلق المجلس تلك المبادرة الرائدة في مسعى لتحريك نهج الأمم المتحدة نحو الاستعراض الإداري من سباته ولدعم خطة الأمين العام للإصلاح. وتشكل الدراسة التقييم الخارجي الأول من نوعه للهياكل الإدارية لإحدى البعثات السياسية الخاصة ولمواردها بهدف ضمان أنها تستخدم بصورة فعالة لتنفيذ الولاية على النحو الأمثل.

ويقدم هذا الاستعراض الخارجي المنفذ مع طرف ثالث، الذي أجراه خبراء استشاريون من خارج منظومة الأمم المتحدة، توصيات ممتازة من أجل تحسين الكفاءة والمساءلة في الميدان بغية تمكين المجلس من اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر استنارة بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة وتعزيز قدرات البعثة على الاضطلاع بولايتها بفعالية. وتدعم الولايات المتحدة عمل فريق التقييم والحلول الابتكارية التي قدمها الفريق للتشجيع على المزيد من التنسيق الفعال وتقاسم الأعباء بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، مما يمكنهما من أن يكونا أكثر استجابة لاحتياجات العراقيين. ونأمل أن ينظر الأمين العام بعناية في اقتراحات الفريق وتوصياته حينما يبت في أفضل السبل لمواجهة التحديات المتعلقة بإدارة بعثة الأمم المتحدة وتدبير الموارد للبعثة. وبروح للشفافية فيم يتعلق بهذا المنتج للإدارة الذي كلف به المجلس، تناشد الولايات المتحدة الأمين العام أن يطلع المجلس على التقرير الكامل للفريق بغية توضيح التحديات التي تواجهها مكاتب الأمم المتحدة الميدانية في الاضطلاع ببعثاتها البالغة الأهمية لبناء السلام.

السيد بيرموديث ألباريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود مرة أخرى أن أشكر السيد كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية وعلى الأعمال المستمرة الذي ظل يقوم به هو وفريقه في بيئة معقدة مثل العراق. وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالرائدة أنّا باترونو على تبادل تجربتها المثيرة لغاية الاهتمام في تدريب قوات الشرطة في العراق، ونحن نهنئها على عملها.

وتشيد أوروغواي بالعمل الشاق الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص للأمين العام بالتنسيق المستمر مع الحكومة العراقية، مما مكن من التعاون الوثيق اللازم لمواجهة حالات الطوارئ المتعددة التي يواجهانها في الوقت الراهن. وفي ذلك الصدد، فإن ثقة مجلس الأمن بأعماله وأعمال الأمم المتحدة في العراق أعرب عنها بشكل عام في تصويتنا بالإجماع في منتصف تموز/يوليه لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧).

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص التعازي باسم أوروغواي لأسر الضحايا ولحكومتي العراق وإيران وشعبيهما في

أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وخلف ما يزيد عن ٥٠٠ قتيل وآلاف المصابين بالقرب من الحدود بين البلدين. ومن المؤكد أن القدرة على الصمود التي أبداها الشعب العراقي في مرات عديدة ستمكنه مرة أخرى من التغلب على تلك الكارثة الطبيعية أيضا.

ونكرر تهانينا للحكومة العراقية على شجاعتها وجهودها الهائلة التي بذلتها خلال الحملة العسكرية لدحر تنظيم داعش وطرده من العراق بعد أن تحمل أكثر من ثلاثة أعوام من الفظائع التي يمكن تصورها على أيدي التنظيم. وذلك إنجاز هائل من أجل المجتمع الدولي وأيضا لشعب العراق وسلطاته، وانتصار ساحق على الإرهاب الدولي. وتأمل أوروغواي أن يمثل هذا الانتصار الرئيسي على تنظيم داعش خطوة حاسمة صوب الإطاحة النهائية بتنظيم داعش، الذي عرض الناس الخاضعين لسيطرته في العراق وفي سوريا لهجمات وحشية وذبح المئات من المواطنين الأبرياء في بلدان أخرى. وينبغي ألا يجعلنا ذلك الانتصار نغفل عن الجرائم الخطيرة للغاية التي يرتكبها مقاتلو تنظيم داعش، ويجب ألا تمر بدون عقاب. إن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذه المجلس قبل شهرين بالتحديد، وضع موضع التنفيذ تدابير لضمان تحقيق المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية المحتملة التي ارتكبها تنظيم داعش. وسيساعد تقديم قادة التنظيم والمسؤولين الرئيسيين عن الجرائم التي ارتكبها سيساعد على النيل من سمعة تنظيم داعش وكشف فظائعه وينبغي أن يحدث تأثيرا رادعا على أتباعه أو مقلديه المحتملين. ومع ذلك، نؤكد مجددا على أنه لا بد أن تتماشى مكافحة تلك الآفة مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن يتفق عليها هنا في الأمم المتحدة، من أجل منع أي إفراط في الاستجابات.

إن تنظيم داعش لم ينشأ من فراغ، بل كان بالأحرى نتاج سلسلة من الأحداث، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، آثار الغزو المؤسف للعراق في عام ٢٠٠٣ والحرب الأهلية الطائفية التي عانى منها البلد في السنوات التي أعقبت انهيار نظام صدام حسين. وأدى إلى تفاقم تلك الحالة غير المستقرة الدعم الأيديولوجي والمالي والدعم بالأسلحة والدعم البشري الذي قدمته بلدان مختلفة البلدان في المنطقة وخارجها، على الأقل في البداية. إن تحرير الرمادي والفلوجة في عام ٢٠١٦، والحملة العسكرية الطويلة والمعقدة التي سبقت تحرير الموصل هذا العام والانتصارات الأخيرة في تلعفر والحويجة ليست سوى خطوات أولية. ومع أنها مهمة، فإنها ليست كافية لاستعادة الحالة الطبيعية النسبية إلى العراق. وتواجه الحكومة مهمتين رئيسيتين يجب عليها أن تؤديهما على الفور، بدعم من الأمم المتحدة – ألا وهما، إعادة بناء تلك المدن وتمكين مئات الآلاف من المشردين منها داخليا إلى ديارهم.

وكما فعلنا دائما في الماضي، فإننا نشيد بالحكومة العراقية على منحها الأولوية لحماية المدنيين في مكافحتها للإرهاب، ولكن حان الوقت الآن لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية لمئات الآلاف من العراقيين الذين ظلوا معرضين للإرهاب لفترة طويلة للغاية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة وبعثة المنظمة في العراق في تقديم الدعم للحكومة العراقية في جهودها للإصلاح وإيجاد حلول سياسية طويلة الأمد تمكنها من مكافحة التطرف وكفالة أن يكون ذلك البلد قادرة بما فيه الكفاية لتجنب تكرار ظاهرة مماثلة لتنظيم داعش.

ويجب على القادة العراقيين مواصلة العمل للتغلب على انقساماتهم المستمرة والريبة التاريخية، حتى يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق للمصالحة الوطنية الواسعة النطاق التي تمكنهم من طي صفحة هذه السنوات الطويلة من المعاناة التي تحملها الشعب العراقي جراء الانقسامات العرقية والدينية.

وكما شهدنا في النزاع في العراق وغيره من الصراعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فمن السهل نسبياً إقامة

تحالفات عسكرية لمحاربة عدو مشترك. ومن نفس المنطلق، علينا أن نعمل على إقامة تحالفات لمعالجة قضايا ما بعد انتهاء النزاع بهدف تهدئة التوترات الداخلية التي ستستمر لا محالة بعد انتهاء النزاع العسكري، والحد منها.

ولهذا السبب، نعرب عن قلقنا إزاء الاستفتاء الذي عقدته حكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر، مما يؤدي، للأسف، إلى وقوع اشتباكات لا تقتصر على الحكومة العراقية، بل تشمل أيضاً بلداناً أخرى في المنطقة لديها سكان أكراد. ونشجع الطرفين على الانخراط البناء في الحوار من أجل تسوية خلافاتهما دون تعريض استقرار العراق ووحدته وسلامته الإقليمية للخطر، وبطريقة تصون حقوق كل المجموعات الإثنية والأقليات التي سكنت المنطقة منذ قرون.

وإننا ندين الهجوم الانتحاري الذي وقع أمس في طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين جنوب كركوك، والذي أسفر عن مقتل ٢٠ شخصاً وإصابة عشرات آخرين. فالعرب والأكراد والتركمان يعيشون معاً في طوز خورماتو.

والعراق يواجه الآن فصلاً جديداً وحاسماً في تاريخه. والنصر على داعش لن يكون كافياً ما لم تحرز السلطات العراقية تقدماً في مكافحة الفساد، وتشمل جميع شرائح المجتمع في الحياة السياسية في البلد، وتكفل تمتع جميع مواطنيها بالحقوق، بمن فيهم النساء. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، يتعين على السلطات العراقية إجراء الإصلاحات المزمعة لتمكين العراق من أن يصبح أكثر حداثة وشمولاً وسلمية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونؤكد مجدداً دعمنا للعمل الهام الذي يقوم به. كما نود أن نشكر على وجه الخصوص الرائدة أنّا باترونو على حضورها هذه الجلسة وعلى إحاطتها الإعلامية وعرضها أمام المجلس مثالاً واضحاً للتعاون وتدعيم المؤسسات في حالات معقدة كالتي نراها في العراق. كما نعرب عن تقديرنا للعمل المهم الذي تضطلع به البعثة في الوفاء بولايتها، ونشجع أعضاءها على مواصلة إحراز تقدم في أعمال الحوار والتنسيق الرامية إلى تعزيز عملية السلام والمصالحة في العراق.

ويسرنا أن نرى الحملات الناجحة التي تقوم بها قوات الأمن العراقية لتحرير شعب تلعفر وعكشات وآنا وشرقة وحويجة ودقوق من سيطرة داعش. كما أننا نقدر تدابير الحماية للمدنيين والبنية التحتية المدنية التي أعطتها قوات الأمن العراقية الأولوية في تنفيذ حملاتها العسكرية في كفاحها من أجل القضاء على تلك الجماعة الإرهابية نهائياً من العراق. ونؤكد من جديد خالص تقديرنا لما تبديه قوات الأمن العراقية والشعب العراقي برمته من شجاعة وتضحية وتصميم في كفاحهما المستمر ضد الإرهاب بالنيابة عنا جميعاً.

ونأمل أن تنفذ التشريعات والآليات القانونية الضرورية لإجراء العمليات الانتخابية الإقليمية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٨ بصورة تشاركية وشاملة للجميع، وأن يسمح ذلك بإجراء الانتخابات بطريقة سلمية ومنظمة لصالح جميع السكان. ونعتقد أن المساعدة الفنية التي تقدمها البعثة ستكون بالغة الأهمية لتحقيق ذلك الهدف.

ونحن نشعر بالقلق إزاء حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي أبلغ عنها الأمين العام. وهذا يشمل الأعمال الوحشية التي تواصل داعش ارتكابها في العراق في شكل عمليات الاختطاف والمعاملة المهينة والتعذيب وتجنيد الأطفال المقاتلين واسترقاق أكثر من ١ ٥٠٠ من النساء الأيزيديات والإعدام بإجراءات موجزة للمدنيين. وقد تم الكشف عن عمليات الإعدام تلك في آب/أغسطس عندما اكتشفت عدة مقابر جماعية في الموصل، محافظة نينوى، عثر فيها على جثث لرجال ونساء وأطفال.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تأيدنا للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام والحكومة العراقية لإنشاء فريق تحقيق، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وسيكون ذلك عاملاً أساسياً في تحديد مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة وتقديمهم إلى العدالة، حتى يتسنى التحقيق والمحاكمة والمعاقبة على النحو الواجب بأقصى قدر من الصرامة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نأسف لاستمرار الهجمات غير المتناظرة، التي تقتل المدنيين الأبرياء. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ٤١٠ حالات وفاة وأكثر من ٦٠٠ من الجرحى، بينهم نساء وأطفال، ٣٦٠ حالة منها ناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التطهير وإزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب أمور مهمة في بناء السلام، إذ سيسمح ذلك ببدء مهام إعادة البناء واستعادة الخدمات العامة وكفالة الوصول إلى المساعدة الإنسانية. وقبل كل شيء، فإنه يسمح أيضاً للسكان النازحين بالعودة بأمان إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية.

وفي هذا السياق، ننوه بالعمل المحدد الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق. فقد تمكنت تلك الدائرة من إزالة أكثر من ٧٠٠ جهاز متفجر في الموصل، وساعدت بذلك اللاجئين والمشردين داخلياً على العودة بأمان. ونشكر الأمين العام على إدراج موضوع الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقرير اليوم (S/2017/881). ونأمل أن نتلقى في المستقبل تقريراً يركز على أنشطة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تحديداً، وفقا للفقرة ١٥ من القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧).

ونحن نقدر استعداد الحكومة العراقية وجهودها لتحديد هوية المواطنين الكويتيين المختفين، فضلاً عن تحديد وإعادة الممتلكات التي سرقت خلال النزاع في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة مضاعفة جهودها لتحقيق نتائج ملموسة ومتابعة عملية المصالحة التي يجريها العراق والكويت.

أخيراً، من المهم أن نؤكد من جديد أن سياسات تغيير النظام والتدخل في الشؤون الداخلية للدول من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدمير مؤسسات الدولة وساعدت على إضعاف النظام وقوات الأمن في العراق. وقد يسر ذلك تصاعد الإرهاب والتطرف في المنطقة، مع ما ترتب عليه من عواقب مؤسفة لا تزال قائمة اليوم.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة لجمهورية إيطاليا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والشكر على ما تبذله من جهود في تنظيم عمله. كما أخص بالشكر جمهورية فرنسا على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس في الشهر المنصرم. ويطيب لي الترحيب بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، وجهود فريقه الكريم على عملهم الدؤوب والمخلص في بغداد ونيويورك وأينما استدعى وجودهم لذلك. وأرحب بالإحاطة التي قدمتها الرائدة أنّا باترونو، من سلاح الدرك الإيطالي، وإحاطتنا بتجربتها الرائعة مع الجانب النسوي في الشرطة العراقية. ويقدر وفد بلدي جهود جمهورية إيطاليا البناءة في رفع القدرات العراقية في مختلف المجالات، ولا سيما القوات الأمنية والحفاظ على الآثار وصيانة سد الموصل.

حققت القوات العراقية البطلة انتصارا تاريخيا أنهى خرافة دولة الإرهاب والتطرف في عموم العراق بعد أن تم تحرير كركوك والحويجة وباقي المدن العراقية. كما استعادت تلك القوات الباسلة، وبتضحيات كبيرة وجسيمة، مدينة القائم وذلك بعد أن تم تحرير مدينة راوه المتاخمة لها. ولا يسعني اليوم إلا أن أبارك لقواتنا المسلحة وشعبنا الأبي المضحي، ولجميع شرفاء العالم المتحضر الذين ناصروا العراق ودعموا قواته البطلة في حربه ضد عصابات داعش الإرهابية، هذا النصر العظيم، الذي تم مع حرص شديد على الحفاظ على سلامة المدنيين الذين يتخذهم

الإرهابيون دروعا بشرية واحترام تام لوحدة العراق وسيادته وحرمة أراضيه. وتعمل قواتنا على إنهاء البؤر الإرهابية في صحراء جزيرة محافظة الأنبار وتأمين الحدود العراقية – السورية وفتح المنافذ الحدودية المشتركة، وبما يخدم حركة التجارة بين البلدين.

ويقدم العراق، حكومة وشعبا، الشكر الجزيل إلى جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، والدول الأخرى من خارج التحالف الدولي على مساعدة العراق في التصدي للإرهاب وعلى مساندتها العسكرية واللوجستية للقوات الأمنية العراقية في إطار احترام سيادة وحرمة الأراضي العراقية والتنسيق مع القوات الأمنية لتحقيق النصر على عصابات داعش الإرهابية.

إن الحكومة العراقية كانت ولا تزال حكومة منسجمة في مكوناتها، وتعمل على تعزيز الحوار البنّاء لتسوية القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق. ولا يمكن بأي حال القبول بالقرارات اللادستورية لحكومة الإقليم والتفريط بوحدة العراق المضمونة دستوريا. وفي هذا الصدد، فقد صوت مجلس النواب العراقي، من منطلق حرصه على وحدة العراق أرضا وشعبا، على رفض الاستفتاء جملة وتفصيلا وإلزام الحكومة الاتحادية باتخاذ التدابير التي تحفظ وحدة العراق وفق المادة ١٠٩ من الدستور العراقي وبدء حوار جاد لمعالجة المسائل العالقة، انطلاقا من المادة الأولى في الدستور التي تنص على أن وحدة العراق واحدة وسيادته واحدة وغير قابلة للتجزئة. وطالبت الحكومة العراقية، بحكم مسؤوليتها، المحكمة الاتحادية العليا بإصدار أمر ولائي يرفض عملية الاستفتاء غير القانوني الذي أجرته حكومة الإقليم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والذي يشكل مخالفة كبرى وخرقا للدستور العراقي، ولا سيما فيما يتعلق بوضع المناطق المتنازع عليها التي تمتاز بتعدد القوميات والمذاهب والديانات.

وقد بينت المحكمة الاتحادية في قرارها الخاص بتفسير المادة ١ من الدستور أن هذه المادة والمواد الدستورية الأخرى ذات العلاقة أكدت على وحدة العراق وإن المادة ١٠٩ من الدستور ألزمت السلطات الاتحادية كافة بالمحافظة على هذه الوحدة وصيانتها، وبينت أن الدستور العراقي لا يتضمن وجود نص يجيز انفصال أي من مكونات العراق المنصوص عليها في المادة ١١٦ من الدستور الاتحادي العراقي النافذ. وبتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدرت المحكمة الاتحادية حكما بعدم دستورية الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في إقليم كردستان وإلغاء الآثار والنتائج المترتبة عليه كافة، والذي يترتب عليه إعلان حكومة الإقليم باحترامه والالتزام به والعمل وفق الدستور العراقي الذي ينظم حقوق وواجبات جميع المكونات.

تقدم حكومة بلدي شكرها لجميع دول العالم التي وقفت مع العراق الموحد، عراق الحضارة والتاريخ والتضحيات، ضد الإرهاب الدولي ونقدر دعمها لوحدته وسيادته ودستوره الاتحادي وفرض السلطة الاتحادية في جميع الأراضي العراقية، حفاظا على أرواح المدنيين العراقيين جميعا وعدم ترك أمن المواطنين لتتحكم به أذرع عسكرية تابعة لبعض الأحزاب التي لا تؤمن بوحدة العراق، سعيا لتحقيق أهدافها الشخصية غير القانونية والتغطية على التهريب والفساد والتلاعب بموارد الدولة العراقية. ولا بد أن نؤكد في هذا المجال على أن النفط والغاز هما ملك الشعب العراقي بكافة مكوناته، وليس لشخص أو حزب أن يدعي ملكيته وأن تذهب عائداته إلى حسابات شخصية خاصة به. ولا بد من فرض الإشراف والرقابة المالية الاتحادية على جميع الأموال التي تُستحصل من النفط أو المطارات أو المنافذ الحدودية التي يجب أن تكون خاضعة للحكومة الاتحادية وفق أحكام الدستور العراقي.

لقد تعاملت الحكومة العراقية، ورغم التحريض على القتل والحشد العسكري من قبل بعض القيادات العسكرية التابعة لبعض الأحزاب في شمال العراق، بالحكمة وضبط النفس والاحتواء. وقد جرت عملية فرض سلطة القانون ونشر القوات

الاتحادية بسلاسة وبما يحفظ سلامة المواطنين جميعا وتوفير الحماية لهم بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم أو دينهم أو مذهبهم.

يتطلع العراق إلى إجراء الانتخابات التشريعية البرلمانية في منتصف أيار/مايو من عام ٢٠١٨. وإن استعدادات القوى السياسية الممثلة لجميع العراقيين قد بدأت تلوح في الأفق السياسي. وإن النجاح في هذه الانتخابات سينقل النظام السياسي العراقي الديمقراطي والتعددي القائم على التداول السلمي للسلطة إلى تكريس حالة الاستقرار السياسي بما تمتاز به من ثقافة ديمقراطية مستدامة تجعل العراق مُحصنا إزاء الأزمات، كما تُعزز لديه الاستقرار والنهوض الاقتصادي والتوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠. وقد قرر مجلس الوزراء منع أي حزب أو كيان يمتلك جناحا عسكريا من أن يشارك في الانتخابات، تنفيذا لأحكام الدستور العراقي الذي منع العسكر من المشاركة في الانتخابات.

إن مرحلة ما بعد الحرب تشكل تحديا كبيرا يفوق تحدي الحرب ذاتها، إذ يتوجب علينا أن نعمل على إعادة الاستقرار والبناء وإعادة الأمل بعد تحرير المدن العراقية بتضحيات جسيمة على مستوى الإنسان والعمران والبيئة التي تدهورت كثيرا في العقود الثلاثة الأخيرة، إضافة إلى الإرهاب البيئي الذي مارسته عصابات داعش عبر حرق آبار النفط وتدمير السدود الصغيرة وإغراق الأراضي الزراعية وتخريب الآثار والتراث العراقي العريق.

إننا نسعى لتحقيق المصالحة المجتمعية بين السكان المدنيين لكي يطمئن المواطن ويعود النازحون والمُهَجرون إلى بيوتهم. وإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تعاون حقيقي وجاد لسد الطريق أمام عودة الإرهاب والتطرف. وقد وقع العراق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق شراكة لتعزيز المصالحة المدنية والمجتمعية في العراق، وتعزيز لجان السلام المحلية ودعمها لاستدامة السلام المجتمعي في المدن المحررة من عصابات داعش الإرهابية.

يثمن العراق قيام المجلس باتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع بخصوص جمع وحفظ الأدلة عن الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الإرهابية في العراق، وبما يعزز سيادته ويحفظ اختصاصات قضائه ويرفع قدرات نظامه القضائي في النظر في الجرائم الدولية الخطيرة، ويعزز من سيادة القانون، ويمنع إفلات الإرهابيين من العقاب على جرائمهم المروعة في العراق. وإن هذا القرار التاريخي هو ثمرة تعاون بناء بين العراق ومجلس الأمن. إن قرار تجريم داعش هو انتصار للعدالة الإنسانية وللضحايا، وهو تعبير عن رفض عملي لوحشية داعش وإدانة فعلية لسلوكها المتخلف. وإن ملاحقة مجرمي داعش وعدم إفلاتهم من العدالة سيعطي رسائل رادعة لهؤلاء المجرمين ومطمئنة لجميع دول العالم، وسيوجه إنذارا شديدا لمولي هذه العصابة وداعميها فكريا وماليا وإعلاميا. إننا ندعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية إلى مساعدة الفريق في عمله، وتقديم أنواع المساعدة كافة التي تقدر عليها لتعزيز النظام القانوني والقضائي العراقي، وبما يساهم في الارتقاء بسيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب.

وتزداد الحاجة لدعم المجتمع الدولي ومشاركته في إعادة إعمار المناطق المحررة وإعادة الحياة إليها في أسرع وقت ممكن. كما أن المحافظات العراقية الأخرى، ونتيجة للحرب على الإرهاب ومشاركة أبنائها في عمليات التحرير، قد تعطلت فيها مشاريع البناء وفرص التنمية وانتشرت فيها ظواهر التيتم للأطفال والترمل للزوجات، ولا بد من شمولها بحملات البناء والإعمار. ونتطلع إلى المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي في مؤتمر المانحين الذي سيعقد في مطلع العام المقبل في دولة الكويت الشقيقة، ونقدر جهودها الصادقة الرامية لمساعدة العراق والتخفيف من أزمة النازحين. ونجدد دعوة شركات الدول الصديقة إلى الاستثمار في المجالات الاقتصادية والطاقة والسكن والنقل والصحة وبناء المدارس والاتصالات. ونؤكد على أننا وضعنا القوانين وأنشأنا البيئة التشريعية الملائمة والمشجعة للشركات والمستثمرين.

وتسعى حكومة بلدي إلى تعميق علاقاتها مع المحيط الإقليمي لتنميتها وتعزيز التعاون الثنائي في القضايا المصيرية التي تهم شعوب المنطقة، والعمل على وضع خطة مشتركة لتعزيز الاستقرار في المنطقة وتخفيض النزاعات وتدفق الإرهابيين وفقا للمصالح المشتركة ورؤية تنعكس على حياة وأمن المواطنين في منطقتنا. ومن هذا المنطلق، فقد قام السيد رئيس مجلس الوزراء، الدكتور حيدر العبادي، بالعديد من الزيارات البناءة إلى كل من الدول الشقيقة والصديقة، المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا، من أجل وضع أسس واضحة التعاون في مختلف المجالات، وبما يصب في مصلحة المنطقة وأمنها غير القابل للتجزئة.

ويرحب العراق بجهود كل من روسيا وإيران وتركيا وكل من يساهم في التوصل إلى حل شامل سوري – سوري مُرض لجميع الأطراف السورية، والقضاء على العصابات الإرهابية وإيقاف الدعم الدولي والإقليمي لها، والحد من تجنيد المزيد من الإرهابيين والزج بهم في ساحات القتال، واحترام سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها ومساعدتها على التخلص من آفة الإرهاب والدمار والقتل والتهجير، وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

ونثمن عاليا الجهود التي بذلتها كازاخستان من أجل توفير مقومات النجاح لمحادثات أستانا ونهنئ قيادتها على جهودها وخطواتها من أجل إرساء السلام وتقريب وجهات نظر السوريين تحت مظلة الأمم المتحدة.

إن العلاقة التي تربطنا بدولة الكويت الشقيقة، التي وقفت مع العراق في محنته، هي علاقة وطيدة ومبنية على أسس راسخة متينة من التعاون البناء والأخوي. وإن العراق يسعى جاهدا تعمل إلى العثور على المفقودين من الأسرى الكويتيين والأرشيف الكويتي. وقد عقدت اللجنة الفرعية الفنية المكلفة بمتابعة الموضوع آخر اجتماع لها في الكويت في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧. وإن الجهات العراقية المختصة لا تزال عاكفة على تحقيق البعد الإنساني والقانوني، حيث تواصل العمل بشكل دؤوب من أجل التوصل إلى رفات الضحايا الكويتيين. وقد عملت على توثيق وتدقيق معلومات الشهود والقيام بزيارات ميدانية وعمليات حفر متعددة في المواقع المفترضة بهدف العثور على رفات المفقودين والأسرى الكويتيين. كما تواصل وزارة الخارجية العراقية القيام بنشر إعلانات في مختلف وسائل الإعلامية، من صحف أو قنوات تلفزيونية رسمية، من أجل تشجيع من لديهم معلومات عن مصير المفقودين والأسرى الكويتيين والممتلكات الكويتية على الإدلاء بها أمام الجهات المتخصصة.

فيما يتعلق بالتقرير المقدم من فريق التقييم الخارجي المستقل، فإن الجهات العراقية المختصة قد أحاطت به علما وستتم دراسته، لا سيما ما يخص التوصيات ذات الصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق البعثة والمجالات ذات الأولوية المقترحة من قبل الفريق. وسنبين رأينا الرسمي حول ما تراه الحكومة العراقية ضروريا في المرحلة المقبلة، وهي مرحلة البناء والإعمار وتعزيز مناعة المجتمع العراقي ضد الأفكار الإرهابية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وإعادة النازحين طوعا إلى مدنهم وتأمين الخدمات الأساسية. ولا يسعنا في هذا الصدد سوى الإعراب عن تقدير وفد بلدي لجهود أعضاء فريق التقييم الخارجي المستقل في إعداد التقرير المذكور. ونتطلع إلى العمل مع أصحاب المصلحة من أجل معرفة الخطوات اللاحقة وعملية تقييم التوصيات الواردة فيه وتنفيذ ما يسهم في تقدم البعثة وتقديمها للخدمات التي يبتغيها الشعب العراقي من وجودها في العراق، جنبا إلى جنب مع فريق العراق الأممي.

وختاما، نقدم مجددا شكرنا على العمل والجهد الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد يان كوبيش، وفريق عمله في تقديم المشورة إلى الحكومة العراقية، والأنشطة التي تقوم بها البعثة من أجل الحفاظ على وحدة العراق وسلامته

الإقليمية واستقراره، ولكي يكون خاليا من الإرهاب. وأغتنم هذه الفرصة لأقدم شكر بلدي الجزيل لنائب رئيس البعثة، السيد جيورجي بوستين، على عمله الدؤوب وما تركه من بصمات في عمله في العراق، مع تمنياتنا له بالتوفيق في عمله القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.